

وقول أبي تمام :

وإذا أراد الله نشر فضيلة طويت أتاح لها لسان حسود
لولا اشتعال النار فيما جاورت ما كان يعرف طيب عرف العود

ومن هنا فإن عبد القاهر يتساءل : هل سبب الأنس بالتمثيل أنه « يصحح » المذكور ،
و « يثبت » أن كونه جائزا ، حتى لا يكون تمثيل إلا كذلك ؟

« فالواجب أن المعاني التي يحىء التمثيل في عقبها على ضربين : غريب بديع يمكن أن
يخالف فيه ويدعى امتناعه واستحالة وجوده ، وذلك نحو قوله :

فإن تفق الأنام وأنت منهم فإن المسك بعض دم الغزال

وذلك أنه أراد أنه فاق الأنام وفاتهم إلى حد بطل معه أن يكون بينه وبينهم مشابهة
ومقاربة ، بل صار كأنه أصل بنفسه ، وجنس برأسه ، وهذا أمر غريب . . وبالدعى له
حاجة أن يصحح دعواه في جواز وجوده على الجملة ، إلى أن يحىء إلى وجوده في الممدوح ،
فيذا قال : « فإن المسك بعض دم الغزال » فقد احتج لدعواه ، وأبان أن لما ادعاه أصلا في
الوجود ، وبرأ نفسه من صفة الكذب ، وباعدها من صفه المقدم على غير بصيرة ، والمتوسع في
الدعوى من غير البينة ، وذلك أن المسك قد خرج عن صفة الدم وحقيقته ، حتى لا يعد في
جنسه ، إذ لا يوجد في الدم شيء من أوصافه الشريفة . .

والضرب الثاني : ألا يكون المعنى الممثل غريبا نادرا يحتاج في دعوى كونه على الجملة إلى
بينة وحجة وإثبات . نظير ذلك أن ينفي عن فعل من الأفعال التي يفعلها الإنسان الفائدة ،
ويدعى أنه لا يحصل منه على طائل ، ثم يمثله في ذلك بالقابض على الماء . . « ويمثل له بقول
المجنون :

فأصبحت من ليلي الغداة كقابض على الماء خائنه فروج الأصابع

فخية سعى المجنون في أن يسعد بليلى ليس بعجيب ولا ممتنع خارج على العرف ، حتى
يحتاج إلى شاهد أو بينة ، ومن ثم فالفائدة هنا ، وسبب الأنس كما يقول أن حال قيس مع ليلى
قد يحتاج إلى بيان المقدار ، وأن يوضع موضع القياس من غيره ليظهر مبلغه (٣٣) . فكما ترى